

أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ظل التسيير العمومي

Performance of higher education institutions in Algeria under public administration

ط. د عبد المالك بولشفار

طالب دكتوراه في السياسات العامة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

malekboulechfar25@gmail.com

تاريخ القبول للنشر : 2018/07/22

تاريخ الاستلام : 2018/06/18

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة المتعلقة بانعكاسات التسيير العمومي على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، كما يهدف إلى تقديم تصور مقترح لتحسين أداء هذه المؤسسات في ظل تسيير الدولة. حيث تمّ التوصل إلى نتائج متعددة، يمكن إجمالها فيما خلفه تسيير الدولة على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث عرفت تدنيا ملحوظا في عدة مؤشرات مرتبطة أساسا بالتنوع والجودة؛ سواء من الناحية البحثية والتعليمية، أو من الجانب الإداري غير المسارير للتطورات الحديثة. كما أصبحت مؤسسات التعليم العالي، بفعل التمويل الشبه كلي للدولة، رهينة تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي. إلا أنها، من جانب آخر، قد عرفت تحسنا في العديد من المؤشرات على غرار اعتماد المقاربة التشاركية في التسيير، وتمتع هذه المؤسسات بديمقراطية داخلية، خاصة في الجانب البيداغوجي والعلمي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي- الدولة- التسيير العمومي- الاستقلالية- الجزائر.

Abstract:

The aim of this article is to answer the main problematic concerning the repercussions of the state, management on performance of the institutions of higher education in Algeria. In addition, this article aims to give us a proposed vision to enhancing relationship between this institutions and the state. This research extracted many conclusions, such as weakness of the educational and research quality, and the administrative performance is very old and not adapted with the modern trends models. So, the higher education institutions became attached by the rising or fallen of the oil market. But, the Algerian higher education institutions has witnessed remarkable progress in many indicators, such as the implementation of the participatory approach in managing their issues and enjoying by internal democracy, especially in pedagogical and scientific aspects.

Key words: Higher education institutions; State; Public management; Autonomy; Algeria.

مقدمة :

للإيديولوجيا دور رئيس في التأثير على مؤسسات التعليم العالي، من خلال العمل على فرض توجه إيديولوجي أو ثقافة معين.

لا يزال التعليم العالي في الجزائر يعاني من مشكلات متعددة؛ تتراوح بين الأكاديمية والبحثية والإدارية، كما تطغى عليه ممارسات وسلوكيات بيروقراطية. لعل أبرز المعضلات التي تؤرق التعليم العالي في الجزائر، طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤسساته والدولة، على الرغم من أن أهم الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي تركز على العولمة والتدويل، وما صاحبها من انفتاح وتجاوز الحواجز والعوائق البيروقراطية التقليدية. كل هذا يفرض على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية التمتع بالاستقلالية كمبدأ أساسي لتحسين أدائها وتوسيع قدراتها القرارية، وتمكينها من رسم سياساتها بكل حرية.

أهمية البحث:

تحدد أهميته فيما يقدمه من نتائج وحلول تساهم في تطوير عمل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وتحسين علاقتها بالدولة. كما تتقاطع محتوياته مع مضامين الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي المرتكزة على ضمان الجودة والحوكمة، وتوافقها كذلك مع مشاريع وبرامج الإصلاح الوطنية التي أطلقتها وزارة

أصبح تطور وازدهار الأمم والشعوب، في وقتنا الحالي، يتم عن طريق قياس قوة الدول بالاعتماد على العديد من المؤشرات، فقد تكون مادية؛ مرتبطة بالقوة العسكرية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجية، وقد تكون مؤشرات معنوية؛ تركز على درجة الانسجام المجتمعي ومستوى التقدم والتطور العلمي فيها، ومدى احترام واهتمام الشعوب والحكومات بالتعليم عموما، والتعليم العالي بالأخص، نظرا لما يدره من مكاسب ومنافع كبيرة للأفراد والدول. يعدّ التعليم العالي من بين القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول لإنتاج الكفاءات والإطارات المؤهلة والقادرة على تسيير شؤون الدولة، ومن ثم، نجاح المسار التنموي المحلي والوطني.

إلا أن مستوى الاهتمام بهذا المجال يختلف من دولة إلى أخرى وفق اعتبارات متنوعة، فقد تكون ذات خلفية سياسية؛ متمثلة في الرؤية السياسية للتعليم العالي من خلال تدخل الحكومة في عمل مؤسسات التعليم العالي، أو لمعايير اقتصادية متماشية مع الواقع الاقتصادي للدولة من حيث التطور أو التخلف، أو حتى للسياسات الأمنية المتبعة المرتبطة بالحفاظ على الأمن الوطني، كما يمكن أن يكون

2- ما هي المقاربة الأنسب لتطوير علاقة مؤسسات التعليم العالي بالدولة في الجزائر؟

مصطلحات الدراسة:

1- التسيير العمومي: يعرف عالم الإدارة "توماس وودرو ويلسون" Thomas Woodrow Wilson

التسيير العمومي بأنه: "الغاية أو الهدف العملي للحكومة، موضوعه هو إنجاز المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم، فغن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها".⁽¹⁾

2- ضمان الجودة: يعني حسب لجنة ضمان جودة التعليم العالي: "فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخططة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعلم والتحسين من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج".⁽²⁾

يقسم البحث إلى النقاط الرئيسة الآتية:

التعليم العالي والبحث العلمي. يأمل أيضا أن تفتح نتائج هذا البحث آفاقا بحثية جديدة للباحثين والأكاديميين للقيام بدراسات حول حدود العلاقة بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

أهداف البحث:

1- عرض دور الدولة في تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

2- معرفة انعكاسات التسيير العمومي على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

3- تقديم تصور مقترح يمكن من خلاله تحسين قدرات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

يمكن طرح السؤال المركزي الآتي:

هل يضمن التسيير العمومي جودة في أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر؟

يندرج تحت هذا السؤال المركزي، التساؤلين الفرعيين التاليين:

1- ما هي المحاسن والمساوئ المسجلة على أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل التسيير العمومي لها؟

أولاً: تنظيم الدولة لعمل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

2- المراكز الجامعية: وعددها 13 مركزاً جامعياً.

3- المدارس الوطنية العليا: وتضم 17 مدرسة وطنية عليا.

4- المدارس العليا: وعددها 12.

5- المدارس العليا للأساتذة: وعددها 11 مدرسة عليا للأساتذة.

6- أقسام تحضيرية مدمجة: توجد ثمانية منها.

7- الملحققات الجامعية: وتحتوي على ملحقين اثنتين.

ثانياً: واقع التعليم العالي في الجزائر في ظل التسيير العمومي.

ثالثاً: تصور مقترح لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

أولاً: تنظيم الدولة لعمل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

يتطرق هذا القسم من البحث إلى نقطتين رئيسيتين: الأولى، تعنى بالتطور المؤسساتي الذي شهدته الشبكة الجامعية الجزائرية إلى غاية سنة 2017، أما الثانية، فتبتغي حصر اختصاصات وصلاحيات الفواعل العمومية فيما يخص تسيير مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، إدارياً وبيداغوجياً ومالياً.

1- منظومة التعليم العالي في الجزائر

تتشكل منظومة التعليم العالي في الجزائر من مائة وثلاثة عشر (113) مؤسسة منتشرة عبر مختلف ولايات الوطن تنقسم إلى:⁽⁰³⁾

1- الجامعات: وتحتوي على 50 جامعة.

2- منظومة التعليم العالي في الجزائر



شكل رقم 01: التقسيم المؤسساتي للتعليم العالي في

الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث.

والتكوين المهني والعمل، ممثلين عن السلطة المكلفة بالبحث العلمي وبالوظيفة العمومية، ممثل عن الولاية التي يوجد بها مقر الجامعة. وتتحدد قائمة أعضاء مجلس الإدارة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.⁽⁰⁴⁾

يشير وجود الدولة في مجلس إدارة مؤسسات التعليم العالي إلى أحد المنظورين الآتين:

- إما المناصفة بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بتسيير هذه الأخيرة انطلاقا من رؤية الدولة بضرورة وجودها داخل مجلس الإدارة، بهدف الربط بين قطاع التعليم العالي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما هو معمول به في مختلف مؤسسات التعليم العالي في العالم.

- أو أنه من الضروري التغلغل داخل هذه المؤسسات وإدارتها وفق التوجهات العامة للدولة، وتصبح مؤسسات وأجهزة غير مستقلة وتابعة لسلطتها. أعطى القانون رقم 13-77 المؤرخ في 30 جانفي 2013 المتضمن صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي اختصاصات إدارية نذكر من بينها:

- يسهر الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي على وضع نظام للتقييم وضمان النوعية في التعليم العالي،

يتضح، مما سبق، بأن الجزائر قد شهدت تطورا كبيرا في البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي فاقت ما معدّله مؤسستين (02) في كل ولاية، وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام صناع القرار في الجزائر بقطاع التعليم العالي في جانب توسيع وتطوير هيكله ومنشآته القاعدية.

2- صلاحيات الدولة في مجال إدارة مؤسسات التعليم العالي

تستمد الدولة المهام الموكلة لها في قطاع التعليم العالي من خلال القوانين والقرارات المسيّرة لعمل مؤسسات القطاع، خاصة الصلاحيات الممنوحة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي بصفته ممثلا لها.

1-2- الصلاحيات الإدارية:

للدولة دور بارز في تسيير الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر بوجودها، بواسطة ممثليها، في أهم هيئة إدارية ألا وهي مجلس الإدارة، وهو ما تشير إليه المادة 34 من القانون 05-99 على أن تشكيلة مجلس إدارة مؤسسات التعليم العالي تضم ممثلي الدولة وهم: الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي أو مثله (ويكون رئيسا)، ممثلين عن القطاعات الوزارية الأخرى كوزارة المالية والزراعة الوطنية

كما يسهر على تطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات وترقيتها.⁽⁰⁵⁾

ونشاطات مؤسسات التعليم العالي على غرار تقديم الاستشارات وعائدات البحوث العلمية.⁽⁰⁷⁾

- يشارك الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي في إعداد القوانين الأساسية المطبقة على مستخدمي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويعد مخططات تكوين مستخدمي التعليم العالي والبحث العلمي وينفذها كما يتخذ جميع التدابير لتنفيذها بما في ذلك اللجوء للتكوين وتحسين المستوى في الخارج.⁽⁰⁶⁾

إن النص القانوني المنظم لعملية تمويل مؤسسات التعليم العالي قد وسّع وعاء الجهات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات، ولم يعطي، لأي جهة كانت، أن تكون صاحبة الحق الوحيد في التمويل.

منح، إذن، المشرع الجزائري، لوزير التعليم العالي والبحث العلمي، اختصاصات واسعة النطاق لتسيير المؤسسات التابعة لقطاعه؛ سواء فيما يرتبط بالسهر على حسن سير الأداء البيداغوجي والأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، أو دوره في تنظيم شؤونها الإدارية.

لكن، وبالنظر إلى الصفة العمومية التي تتمتع بها مؤسسات التعليم العالي، فهي بذلك تخضع للتوجهات والتدابير التي تقرها الدولة. ففي مسألة التمويل مثلا، تعدّ الدولة الطرف الوحيد المعني بعملية تمويل مؤسسات التعليم العالي وهذا بنسبة 100%، وهي نسبة أكدها وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحالي "الطاهر حجار" عندما صرّح بأن تمويل مؤسسات التعليم العالي حكومي وسيبقى كذلك 100%، كون أن العملية من مهام واختصاصات الدولة فقط.⁽⁰⁸⁾

2-2- التمويل العمومي لمؤسسات التعليم العالي:

لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، من الناحية القانونية، هامش واسع في تحصيل مصادر دخل أخرى غير الميزانية العمومية، ومن بين هذه المصادر نذكر على سبيل المثال الأموال المتأتية من دعم ومساهمات الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، والإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية، والقروض والهبات والوصايا،

انطلاقا من الظرف المالي الصعب الذي تشهده الجزائر منذ سنة 2014، واستشهادا بالاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة مؤسسات التعليم العالي؛ التي تؤكد في جانب منها على ضرورة التسيير الشبكي لهذه المؤسسات، وبالأخص في مسألة التمويل، فإن الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل المؤسسات التعليمية بمفردها نظرا لثقل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية

السياسة الوطنية في ميادين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل على تنفيذها، وضمان تنسيق برامج البحث الأساسي والتطبيقي لمؤسسات التعليم العالي. كما يقوم الوزير بإعداد واقتراح المخططات السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المطابقة للبرامج المحددة ويتولى متابعة تنفيذها.⁽¹⁰⁾

يشار، في هذا الجانب، إلى أن الاختصاصات البيداغوجية والأكاديمية والبحثية للوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي لا تعني احتكاره للعملية، فدوره في هذا السياق دور تنظيمي ضبطي يركز على العمل على إضفاء المشروعية من خلال التصديق والتوقيع على القرارات والاقتراحات التي تصله من مؤسسات التعليم العالي وباقي الهيئات واللجان صاحبة المصلحة (اللجان الوطنية والجهوية، المجالس العلمية، مجالس الإدارة).

4-2- تعيين القيادات العليا لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية:

لا تزال مسألة تعيين القيادات العليا لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر خارجة عن نطاق هذه الأخيرة، فالعملية هي من اختصاص الدولة، فكل من

الموكلة إليها. يدعو هذا الأمر إلى إقحام القطاع الخاص ليكون شريكا متعاوناً مع الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب السعي إلى تجويد منتجات هذه المؤسسات لتصبح مصدراً مهماً في تمويلها.

2-3- دور الوصاية في المجال الأكاديمي والبحثي:

نصّت المادة 21 من القانون رقم 99-05 على أن شهادات التعليم العالي هي شهادات وطنية تملك الدولة وحدها صلاحية تسليمها والاعتراف بمعادلتها،⁽⁰⁹⁾ وهو ما يطرح تساؤلاً حول الجهات المساهمة، إلى جانب الدولة، في منح الاعتراف لمختلف شهادات التعليم العالي.

كما أكدت المادة الثالثة من القانون رقم 13-77 المؤرخ في 30 جانفي 2013 المتضمن صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على أن هذا الأخير هو من يحدد الميادين والشعب وتخصصات أطوار التعليم العالي ومحتويات البرامج وكيفية رقابة المعارف، وشروط الالتحاق والانتقال وطبيعة الشهادات وشروط تسليمها، كما يحدد نظام الدراسة بما فيه حقوق الطلبة وواجباتهم. ومن جانب آخر، أعطى القانون للوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي اختصاصات أخرى مثل صلاحية اقتراح وإعداد

رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات والأمين العام للجامعة والعمداء يتم تعيينهم عن طريق مرسوم، في حين يعين، بواسطة قرار وزاري، كل من مدير المكتبة المركزية ونائب العميد ورئيس قسم⁽¹¹⁾.

لا يمكن فهم سبب الاعتماد على نمط تعيين مسؤولي مؤسسات التعليم العالي دون الرجوع إلى إيديولوجية إدارة الدولة الجزائرية القائمة على نمط التسيير العمومي للمرافق الواقعة تحت وصايته، فالحديث هنا ينسحب على جميع القطاعات الأخرى ولا ينحصر على قطاع التعليم العالي فقط.

نشير أيضا إلى أن اعتماد نمط التعيين بدل الانتخاب في اختيار القيادات العليا لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية هو نمط معتمد في الكثير من الدول، وحتى في الدول التي سجلت تقدما كبيرا في إدارة هذه المؤسسات، فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على نمط التعيين من طرف حاكم الولاية الفيدرالية الذي يختار رئيسا للمؤسسة.

ثانيا: واقع التعليم العالي في الجزائر في ظل التسيير العمومي

يدفعنا الحديث عن التسيير العمومي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر -في ظل الاتجاهات المعاصرة لإدارة مؤسسات التعليم العالي- إلى معرفة مواطن قوة وضعف أداء هذه المؤسسات؛ بغية فهم ما إذا كان نمط التسيير العمومي يعود بالفائدة على هذه المؤسسات أم العكس.

1- الانعكاسات السلبية للتسيير العمومي على أداء مؤسسات التعليم العالي

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الآثار السلبية للتسيير العمومي على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، بالتطرق إلى ثلاثة مؤشرات هي: ضمان الجودة الإدارية، التمويل العمومي، الجودة الأكاديمية والبحثية.

1-1- في مجال ضمان الجودة الإدارية:

تتميز الإدارة الجامعية في الجزائر ببيروقراطية وضعف كبير في تقديم الخدمات الإدارية، حيث يشتكي الأساتذة والطلبة في كل مرة من الصعوبة التي تواجههم جراء المماطلة في منح الشهادات والوثائق في ظل ضعف اعتماد هذه المؤسسات على التكنولوجيا. يرجع هذا السبب إلى تعود العقلية الإدارية على الاستخدام الورقي بدل توظيف الوسائل

المختصة، وكذا التريصات في الخارج، ونقص تنظيم المنتقيات والمؤتمرات العلمية الوطنية، واتجاه آخر لا يرى في نقص المقدرات المالية للدولة أي أثر على واقع التعليم العالي، وهو ما يؤكد تصريح الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال"، الذي اعتبر قطاع التعليم كأحد أبرز القطاعات الاستراتيجية التي لن تمسها سياسة ترشيد النفقات السارية المفعول.*

3-1- الجودة الأكاديمية والبحثية:

من مفارقات التعليم العالي في الجزائر، وعلى الرغم من الميزانية الضخمة المحوالة إليها، فإن الواقع التعليمي لا يستجيب لتطلعات المجتمع، حيث تبرز قضية ضعف التحصيل العلمي لدى الطالب الجامعي ونقص جودة أداء هيئة التدريس، فالطلبة يشكون من نقص عدد الأساتذة المؤهلين والمتحصّلين على شهادات عليا (دكتور وأستاذ التعليم العالي)، وهذا واقع تقرّ به الوزارة الوصية، التي تسعى إلى توظيف ثلاثين ألف دكتور لتغطية العجز الموجود. يضاف إلى ذلك، ضعف العملية التواصلية بين الطلبة والأساتذة زيادة على مشكلة هجرة الأساتذة الباحثين إلى دول أخرى توفر لهم كل ما يحتاجونه.⁽¹²⁾

التكنولوجية، ولعل أبرز مظاهر انعدام الإدارة الإلكترونية في الإدارات الجامعية هي المواقع الإلكترونية لبعض مؤسسات التعليم العالي التي توجد في حالة صيانة في كل مرة وحتى المفتوحة منها لا تقدّم كل المعلومات والإرشادات والإعلانات التي يحتاجها الباحث. كما أثر عدم الاستقرار القانوني في عمل الهيئات الإدارية لهذه المؤسسات جراء التضخم التشريعي.

2-1- التعليم العالي في الجزائر وسياسة التمويل العمومي شبه الأحادي:

على الرغم من الميزانية الكبيرة المقدمة لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، إلا أن ذلك لم يساهم في تحسين جودتها البحثية. ونتيجة اعتماد سياسة التمويل الأحادي الجانب من طرف الدولة، وعدم إشراك فواعل أخرى للمساهمة في التمويل مؤسسات التعليم العالي، اصطدمت الدولة بموقف صعب جزاء تراجع أسعار البترول في السوق الدولية؛ نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل الربيع باعتباره المورد الأساسي لها، حيث تباينت التصريحات والتصرّيات المضادة لانعكاسات سياسة ترشيد النفقات على تمويل مؤسسات التعليم العالي، فالأول يرى بأن أثرها بدأ في الظهور من خلال تقليص المنح البحثية

التعليم لتكون أكثر فعالية ونجاعة في ظل العدد الكبير للطلبة الجامعيين والنسب المرتفعة للبطالة وسط خريجي مؤسسات التعليم العالي.

2- محاسن التسيير العمومي لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية

عرفت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، في ظل التسيير العمومي لها، اعتماد آليات تدعم مسألة استقلاليتها في ظل التوجه نحو تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ومن بين هذه الآليات: المقاربة التشاركية، ديمقراطية التسيير الداخلي لمؤسسات التعليم العالي، تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة هذه المؤسسات.

هنالك علاقة حسنة، في المجال البيداغوجي والأكاديمي، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الشركاء الجامعيين، تبرز أهم سماته في العمل التشاركي في المسائل الآتية:

1- فتح شعب وتخصصات علمية في الأطوار الثلاثة "ليسانس، ماستر، دكتوراه".

2- الإصلاحات الأخيرة التي شهدتها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر التي عرفت مشاركة

يضاف إلى ذلك، اعتماد هيئة التدريس على معطيات ومعلومات قديمة وتقليدية في مجال التدريس لا تسير ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات الحديثة، وهو ما من شأنه أن يمس مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة الجامعيين.⁽¹³⁾ كل هذا بالرغم من مؤشرات افتتاح مؤسسات التعليم العالي في الجزائر على الجامعات العالمية واحتكاك الأساتذة بنظرائهم من مختلف الجامعات الأجنبية في إطار تحسين المستوى بالخارج أو المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية.

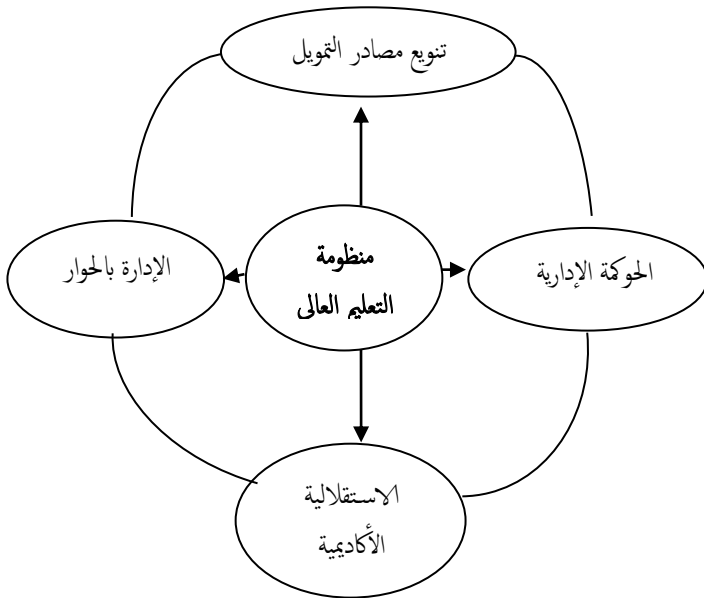
تبرز أيضا مشكلة ضعف محتويات المناهج وبرامج التدريس، وعدم فعاليتها ونقص ارتباطها بمخرجات المنظومة التعليمية. زيادة على مشكلة غياب التوازن بين الزيادة الكمية والإعداد النوعي للطلبة.⁽¹⁴⁾

يعود السبب الرئيس لعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية على ضمان توازن بين التزايد المستمر لعدد الطلبة والتكوين النوعي لهم إلى مسألة ديمقراطية التعليم الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، ففي السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات كانت سياسة ديمقراطية التعليم مطلبا طلابيا واقتصاديا وإداريا باعتبار أن الجزائر لم تكن تملك الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لتسيير البلاد، إلا أن الوضع اليوم يدفعنا إلى طرح مسألة إعادة مراجعة سياسة ديمقراطية

على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، أصبح القطاع الخاص شريكا حقيقيا في اقتراح تخصصات علمية تتماشى والطبيعة المؤسساتية للبيئة الاقتصادية والصناعية.

ثالثا: تصور مقترح لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

تعتمد استراتيجية تحسين قدرات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر على توفر مجموعة من الآليات التي تسعى إلى تحسين بيئتها الداخلية والخارجية، ويمكن ذكر البعض منها في الشكل الآتي:



شكل رقم 03: يوضح مستلزمات بناء قدرات

مؤسسات التعليم في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث.

مختلف الأطراف صاحبة المصلحة من الوزارة الوصية وأساتذة و نقابات ومنظمات طلابية.

3- السعي إلى تحسين جودة أداء مؤسسات التعليم العالي بالتركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة مثل التشاركية والشفافية والمساءلة.

4- إنشاء مخبر البحث واعتماد المجالات العلمية.

لا يمكن إنكار الجهود التي تم بذلها في سبيل تعزيز مؤشرات ديمقراطية التسيير الداخلي لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية؛ سواء على الصعيد التشريعي أو المؤسساتي، فإدارة الشؤون الداخلية لهذه المؤسسات مبني على التشاور والتشاركية في اتخاذ القرار في المجالس واللجان العلمية إن كان القرار بيدادوجيا وأكاديميا، وفي مجالس الإدارة والكلية إن كان القرار ذات طابع إداري.

يبرز دور القطاع الخاص في إدارة مؤسسات التعليم العالي بصفة واضحة في الجانب التمويلي حيث زاد دوره في هذه المسألة، وبالأخص تمويله لتنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات الوطنية والأيام الدراسية.

لا يتوقف دور القطاع الخاص عند مسألة التمويل، ففي ظل التركيز على انفتاح مؤسسات التعليم العالي

أعضائه على أساس الانتخاب بهدف إضفاء الشفافية والمصادقية، ولكي لا تكون هنالك وصاية خارجية لأي طرف أو جهة كانت. ومن جهة أخرى، يستلزم نجاح تطبيق الحوكمة الإدارية توفر مبدأ التشاركية Participatory Governance كآلية لدمقرطة الحياة الجامعية من خلال أن يكون لكل طرف هامش معين في اتخاذ القرار.⁽¹⁵⁾

يتطلب نجاح العملية كذلك إعادة النظر في طريقة اختيار القيادات الجامعية القائمة حاليا على مبدأ التعيين، واعتماد الانتخاب الداخلي (من الأوساط الجامعية) كميكانيزم يضيفي مصداقية أكبر على العملية.

2- تنوع مصادر دخل مؤسسات التعليم العالي:

في ظل المسار العولمي واتجاهات التدويل والانفتاح والبرلة، لا يمكن أن تبقى الدولة الجزائرية الممول الوحيد لمؤسسات التعليم العالي، فكل المؤشرات توحى بضرورة توزيع الأعباء التمويلية بين الدولة ومختلف الفواعل والجهات (صناعة، رجال أعمال، هبات، أموال الأوقاف، وما تنتجه الجامعات والكليات). فالصدمة البترولية التي تعاني منها الجزائر حاليا بفعل تراجع أسعار النفط، وما أفرزته من تآكل المقدّرات المالية للخزينة العمومية، تفرض تغيير السياسة التمويلية المتبعة حاليا والقائمة على تمويل الدولة

يحمل الشكل المدوّن أعلاه مستلزمات تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية المتمثلة في:

1- تبني الحوكمة الإدارية كآلية لإدارة مؤسسات التعليم العالي:

تعد الحوكمة Governance Approach من الاتجاهات العالمية المعاصرة التي أُدخلت على أداء مؤسسات التعليم العالي، باعتبار أن هذه الأخيرة، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، يسري عليها ما تمّ التوصل إليه في الفكر الإداري المعاصر، من خلال استكمال سلسلة تطبيق الحوكمة في جميع المؤسسات والمنظمات التي بدأت في القطاع الخاص، ثم انتقلت إلى القطاع العمومي، إلى أن وصلت إلى مؤسسات التعليم العالي.

تتطلب الحوكمة، إذن، توفر بيئة متعددة الفواعل تشترك في تسيير شؤون مؤسسات التعليم العالي وشفافية في المعاملات الإدارية، وفعالية وكفاءة في نظم المعلومات، ومشاركة موسّعة في صنع واتخاذ القرارات.

تقوم الحوكمة كذلك على تنصيب مجلس أعلى يتمتع بكامل الاستقلالية في تسيير وإدارة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، تعطى له مسؤولية رسم سياستها العامة وصياغة أهدافها وخططها، ويكون اختيار

الأعمال والمؤسسات الخيرية وخريجي الجامعات والأوقاف.⁽¹⁷⁾

أخذت الدول العربية منحى مماثل للدول المتقدمة، ففي الأردن مثلاً اتجهت مؤسساتها الجامعية إلى تبني مبدأ التوجه التسويقي كاستراتيجية تمويلية، وفي السعودية انتشرت ظاهرة الأوقاف العلمية في تمويل مؤسسات التعليم العالي. كل هذا يدفع بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى اعتماد نفس المسار.

3- منح الاستقلالية الأكاديمية الكاملة لمؤسسات

التعليم العالي:

إن الرفع من قدرات مؤسسات التعليم العالي في الجزائر يتطلب تحقيق شرط الاستقلالية الأكاديمية، التي تفسح المجال للأساتذة والباحثين والطلبة الجامعيين لكي يساهموا في إثراء البحث العلمي بدراسات وأبحاث في مختلف الميادين والمجالات، دون ضغوط في مجال التعليم وفي مجال البحث العلمي، وهذا هو المقصود بالحرية الأكاديمية التي تقوم على أساس حرية الأكاديميين في اختيار المواد والمواضيع البحثية ومناهج وأساليب التدريس.

4- تعزيز اعتماد أسلوب الإدارة بالحوار:

بنسبة تفوق 98%، إلى تبني استراتيجية المشاركة في التكلفة. تساهم هذه الأخيرة في التقليل من الأعباء المفروضة على الدولة في ظل دخول أطراف أخرى في العملية، كما تعطي لمؤسسات التعليم العالي جزء أكبر من الاستقلالية.*

يجب أن يركز تمويل الدولة لمؤسسات التعليم العالي، من جانب آخر، على مسألة تقييس أداؤها وقدرتها على ضمان الجودة؛ في ظل غياب التوزيع العادل للحصص التمويلية بينها.⁽¹⁶⁾

إن الظروف التي تشهدها الجزائر حالياً تتطلب على مؤسسات التعليم العالي حتمية البحث عن عوائد تمويلية غير تحويلات الدولة. كما أن تجارب الدول خصوصاً المتقدمة منها تدفعنا إلى انتهاز الآلية نفسها.

فعلى سبيل المثال، تتوزع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة جوانب هي مساهمة الحكومة الفيدرالية في حدود 15% والتي تأخذ شكل منح أو عقود منافسة، دعم حكومات الولايات المقدر بـ 37%، أما باقي النسبة فتتمثل فيما تنتجه المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى الرسوم التعليمية، والقروض والهبات وتبرعات رجال

نستنتج كذلك، أن التسيير العمومي، اليوم يختلف عما كان عليه الحال في فترة السبعينيات والثمانينيات، فمؤسسات التعليم العالي الجزائرية اكتسبت صفة التعلم فيما يتعلق بإدارة شؤونها، وهذا بعد أكثر من خمسين سنة على إنشائها، وهو ما يدعو إلى القول بأن شدة التسيير العمومي في وقتنا الحاضر أخف عما كانت عليه هذه المؤسسات من قبل.

يوصي البحث، بناء على كل ما سبق، بما يلي:

1. تبني التصور المقترح المتضمن الآليات الكفيلة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل التسيير العمومي.
2. مراعاة التغيرات التي تعرفها البيئة الدولية والعمل على مواكبتها، والاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال.
3. مواكبة ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات في مجال تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، خاصة ما تعلق بمضامين الجودة والحوكمة.
4. عقد لقاءات ومؤتمرات لمناقشة تعزيز جودة أداء مؤسسات التعليم العالي في ظل التسيير العمومي في الجزائر.

إن نجاح التعليم العالي في الجزائر مرهون بطبيعة العلاقة التبادلية بين الدولة من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، فلا بد أن تنسم العلاقة بالشاركية والحوار كسبيل لتحقيق الأهداف المرسومة. فالحوار يعني إعطاء الفرص لمؤسسات التعليم العالي لتقديم آرائها فيما يخص المسائل الأساسية ومشكلاتها الرئيسة، من منطلق أنها الطرف الأكثر إدراكا ودراية بمشكلاتها وقائضها.

خاتمة

نصل في الأخير إلى أن مسألة ضمان جودة أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ظل التسيير العمومي، على المستويات الإدارية والأكاديمية والمالية، قد عرفت تسجيل إيجابيات وجب تعزيزها وتطويرها على غرار الاستقلالية الأكاديمية والبيداغوجية لمؤسسات التعليم العالي، والدعم التشريعي لها في مسألة تنوع مصادر دخلها، واعتماد منطق الحوار والشاركية بين وزارة التعليم العالي والشركاء الجامعيين من نقابات الأساتذة ومنظمات طلابية، وسلبيات من الضروري تشخيصها ومحاولة التصحيح مسارها مثل تدني جودة الأداء البيداغوجي والأكاديمي والبحثي لمؤسسات التعليم العالي.

الهوامش:

(06) - المادة 12 من القانون نفسه.

(07) - المادة 81 من المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المؤرخ في 23 أوت 2003 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، ع. 51.

(08) - معرض الصحافة، تمويل الجامعات سيبقي حكومي

100 بالمائة (وأج)، منتدى رؤساء المؤسسات، 14

جانفي 2016، ص 10.

(09) - المادة 21 من قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4

أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم

العالي المعدل والمتمم.

(10) - المادة 6 من قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4

أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم

العالي المعدل والمتمم.

(11) - Art 2-4، Arrêté interministériel du 11

décembre 2004 portant classification des postes supérieurs du rectorat، de la faculté، de l'institut، de l'annexe de l'université et de ses services communs، 30 mars 2005، n° 23.

* هنالك خلط كبير في الجزائر متعلق بالتسمية

المناسبة للسياسة المتخذة من طرف الدولة الجزائرية

جراء الصدمة البترولية التي تشهدها حاليا، فهناك اتجاه

يطلق عليها تسمية ترشيد النفقات من خلال الضبط

الدقيق للمخصصات المالية لمواصلة إنجاز المشاريع

(1) - نادية عطار، التسيير العمومي الجديد كأداة

لتحسين القطاع العام-التجربة الجزائرية في مجال تفويض

تسيير المياه، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة

تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، 2014-2015) ص ص 9-10.

(2) - زين الدين بروش ويوسف بركان، "مشروع

تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

في الجزائر الواقع والآفاق"، المؤتمر العربي الثاني الدولي

لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص ص 810-

811.

(03) - "موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، في:

[https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-](https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires)

[universitaires](https://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires)

(2016/09/26).

(04) - مصطفى كركلي، تكريس استقلالية الجامعة في

النصوص القانونية للتعليم العالي، مداخلة مقدمة للمؤتمر

الدولي حول استقلال الجامعات في المرحلة الانتقالية-

تونس نموذجاً، جامعة منوبة (15-18 أكتوبر 2015)،

ص ص 3-4.

(05) - المادة 3 من القانون رقم 13-77 المؤرخ في 30

جانفي 2013 المتضمن صلاحيات وزير التعليم العالي

والبحث العلمي.

وواضحة من خلال التأكيد على أن المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني هي مؤسسات وطنية للتعليم العالي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلا أن الواقع لا يعكس وضوح المادة القانونية من خلال غياب القدرة المالية لمؤسسات التعليم العالي في التصرف في هذا المورد بكل حرية أو حتى أن تصبح هذه المؤسسات مقاولاتية.

(16) - زرقان ليلي، "إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس-سطيف"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 16 (ديسمبر 2012)، ص ص 1-14.

(17) - Michel Mudry, *L'enseignement supérieur en France et aux États-Unis comparer l'incomparable*, Campus France, 2016, p. 14.

المهمة، واتجاه آخر يسميه التقشف نظرا للإجراءات الحكومية المتخذة والتي طالت حتى أموال المواطنين من خلال التدابير الجبائية والضريبية المتخذة.

(12) - الطيب الوافي، نظام التعليم العالي في الجزائر ورهانات الجودة، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن (28 أبريل-01 ماي 2014)، ص 4.

(13) - محمود سميلي، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين نوعية التعليم العالي بالمؤسسة الجامعية الجزائرية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 16، (ديسمبر 2012)، ص ص 1-10.

(14) - محمود سميلي، المرجع نفسه، ص. 6.

(15) - محمد محمود الحيلة وتامارا يعقوب ناصر الدين، "الحوكمة مرتكز لتطبيق معايير ضمان الجودة تجربة جامعة الشرق الأوسط"، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي السابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: "أثر الجودة والاعتماد في التعليم"، المملكة المغربية، 7-8 ديسمبر 2015. ص ص 3-6.

* على الرغم من أن المادة 32 من قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم كانت صريحة